المدوّنة اللّغويّة العربيّة في نظر اللّسانيّين العرب المحدثين (بين نقد تمّام حسّان وتثمين عبد الرّحمن الحاج صالح)

The Arabic linguistic corpus in the opinions of modern Arab linguistics (Between criticism of Tammam Hassan and praise of Abdul Rahman Haj Saleh)

عمر علّام*
جامعة الجزائر2 (الجزائر)
allam.omar@univ-alger2.dz

عبد الرّحمن أكتوف
جامعة الجزائر2 (الجزائر)
abderrahmane.aktouf@univ-alger2.dz

تاريخ الإرسال:2022/04/26	تاريخ القبول: 2022/08/14

الملخص: يهدف البحث إلى الكشف عن القيمة العلميّة الحقيقيّة للمدوّنة اللّغويّة العربيّة، وذلك بالاعتماد على تحليل موقفين متباينين في شأنها لعلمين من أعلام الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث، أمّا الموقف الأوّل فهو موقف تمّام حسّان الذي يرى بوجود قصور منهجيّ كبير في المدوّنة العربيّة، وأمّا الموقف الثّاني فهو موقف عبد الرّحمن الحاج صالح، موقف الإعجاب بعظمة المدوّنة من حيث حجم مادّتها، ومن حيث السّلوك العلميّ الذي سلكه النّحاة القدامى في جمع تلك المادّة.

وقد خلص البحث إلى أنّ المدوّنة العربيّة كانت على قدر كبير من العلميّة، توفّرت فيها شروط التّجانس والتّمثيل، وأنّ السّماع اللّغويّ العربيّ كان سماعا علميّا وموضوعيّا؛ وهذا بعد أن انتهى إلى ضعف نقود تمّام حسّان، وقوّة رأي الحاج صالح وأدلّته.

الكلمات المفتاحية:

، الفصيح، المعياريّة، عصور الاحتجاج، الرّقعة الجغرافيّة، اللّهجات، اللّغة المشتركة.

Abstract:

The research aims to reveal the true scientific value of the Arabic linguistic corpus, based on the analysis of tow divergent opinions in which two famous linguistics of the modern Arabic linguistic research. The first opinion is the opinion of Tammam Hassan, who said that there is a great systematic deficiency in the Arabic corpus, while the second opinion was the opinion of Abdul Rahman Haj Saleh, who admired the greatness of the data's size in addition to the behavior taken by the ancient grammarians in the collection of it.

The research concluded that the Arabic corpus was highly scientific, with the condition of homogeneity and representativity, and SMAA was scientific and objective. This result was found due to the weakness of Tammam's evidence, while those of Saleh were stronger.

Keywords:

corpus, fasih (native speaker), prescriptivism, protest ages, geographical area, dialects, koine.

*المؤلف المرسل: عمر علّام.

مقدمة:

إنّ جمع اللّغة وتدوينها أهمّ عمل يقوم به الباحث اللّغويّ، وعليه قد تتوقّف صحّة النتائج وعدمها، وإطلاق الأحكام النّاقدة في شأنها لابدّ أن يكون في غاية الحيطة والحذر ومبنيّا على الأدلّة والبراهين، لأنّ في إسقاطها هدما لكلّ ما بني عليها من الوصف والتّحليل والتّقعيد، كذلك تثمينها بحشد أوصاف العلميّة والموضوعيّة لا بدّ أن يكون مبنيّا هو الأخر على الدّليل؛ لئلّا ينخدع النّاس ويغلب الوهم عليهم، والعلم لا يقبل المجاملة، ومواقف اللّسانيّين العرب كانت متباينة في شأن المدوّنة اللّغويّة العربيّة بين نقد وتثمين. فمن النّاقدين تمّام حسّان الذي أعاد قراءة التّراث مستضيئا بمبادئ المنهج الوصفيّ، ومن المثمّنين بل المشيدين بها الحاج صالح، الذي بنى رأيه من خلال دحض آراء المنتقدين، وعرض الأدلّة على القيمة العلميّة الكبيرة لها، هذا التّباين في الموقف يثير إشكالا عن أيّهما يمكن أن يكون مجسّدا للقيمة العلميّة الحقيقيّة للمدوّنة العربيّة.

وهذا ما سعى البحث للكشف عنه بالرّجوع إلى ما كتبه الرّجلان حول هذه القضيّة، باعتماد المنهج الوصفيّ التّحليليّ لموقف كلّ منهما وأدلّته ثمّ المقارنة بينها.

1- مآخذ تمّام حسّان على السّماع اللّغويّ عند العرب:

تأثّر تمّام حسّان بالبنيويّة ومنهجها الوصفيّ[1]، واعتمد مبادئه لإعادة قراءة التّراث النّحويّ العربيّ، واقتنع بأنّه السّبيل الوحيد لدراسة اللّغة دراسة علميّة، قد صرّح بحرصه على تعميم هذا المنهج في الجامعات العربيّة وبين الطّلبة ولو كان ذلك بالإكراه حين قال "فلم أقبل الإشراف على طالب (...) لا يتناول فكرة منهجيّة نقديّة ترمي إلى تطعيم أفكار النّحاة القدماء بأفكار المنهج الوصفيّ الحديث"[2]، ولم يتفرّد بهذا التّبني للمنهج الوصفيّ؛ إذ فعل ذلك غيره كإبراهيم أنيس وعبد الرّحمن أيوّب، وهؤلاء كلّهم أعادوا قراءة التّراث العربيّ وفق مبادئ هذا المنهج، فخرجوا بآراء في أغلبها تشكيك في علميّة وموضوعيّة النّحو العربيّ، ونقد لكثير من قضاياه، وبعض هذه القضايا عليها مداره كالعامل والإعراب والسّماع وإن تفاوتت آراؤهم حول كلّ قضيّة.

ويعدّ تمّام حسّان أهمّ الوصفيّين العرب لأنّه لم يكتف بالنّقد للنّحاة العرب وحاول أن يجيء بنظريّة بديلة لنظريّة العامل هي نظريّة القرائن، وبسط القول في المدوّنة اللّغويّة وكيفيّة تعامل النّحاة مع العربيّ السّليقيّ أو مساعد البحث كما يسمّيه، وهو يفرّق بين مرحلتين من مراحل تطوّر النّحو، المرحلة الأولى هي الفترة التي كان فيها السّماع جاريا والشّواهد تؤخذ من الواقع اللّغويّ، وهي المرحلة الموازية لعصور الاستشهاد، والنّحو فيها كان وصفيّا، والمرحلة الثّانية هي الفترة التي تلت نهاية عصور الاحتجاج، والنّحو فيها تحوّل من الوصفيّة إلى المعياريّة[3].

ورغم أنّه يقرّ باتباع النّحاة القدامى نحاة عصر الاحتجاج والسّماع المنهج الوصفيّ، إلّا أنّه يذكر خطأين منهجيّين وقعوا فيهما عند جمع المدوّنة[4]، هما: الخلط التّاريخيّ والخلط اللّهجيّ، وموقفه هذا ما زال يتردّد صداه تردّد موافقة واتّباع عند كثير من اللّسانيّين العرب المعاصرين كمصطفى غلفان[5]، والملاحظ على حسّان أنّه لا يستخدم مصطلح المدوّنة (corpus)[6] لوصف المادّة التي جمعها

النّحاة ويكتفي بمصطلح السّماع، كأنّه قصد ذلك ليُفهم منه أنّ السّماع عند العربيّ لا يرقى لأن يوصف بالمدوّنة بمفهومها البنيويّ الوصفيّ؛ بسبب القصور المنهجيّ الذي وقع فيه أصحابها الذي لم يقتصر على الخلط التّاريخيّ واللّهجيّ؛ إذ لحقهما قصور كثير غيرهما كما سيأتي.

1-1 الخلط التّاريخيّ:

ويتعلّق الأمر بمدّة السّماع أو عصور الاحتجاج التي يعدّها تمّام حسّان حقبة طويلة جدّا بالنّسبة للّغة العربيّة، فهذه المدّة دليل عنده على أنّ النّحاة ضمّنوا مدوّنتهم عربيّات متعدّدة لا عربيّة واحدة، فاللّغة لا يمكن أن تظلّ على صورة واحدة ونظام واحد في مدّة طويلة كهذه المدّة. ولابدّ أن تتطوّر من ناحية بنيتها وأصواتها ونظامها، فتختلف عن سابقتها وتنفصل عنها؛ وحينئذ تحتاج إلى مدوّنات لا مدوّنة واحدة، وهذا قانون عامّ في اللّغات كلّها وليس خاصّا باللّغة العربيّة، فالنّحاة كان عليهم تضييق المدّة الزّمنيّة للمعطيات والمواد التي يراد تدوينها[7]، فلمّا طالت مدّة المدوّنة العربيّة وعمرها واتسعت فقدت شرط التجانس[8]، وهذا من أسباب اضطراب قواعد النّحاة وآرائهم، قال حسّان: "وقد وقع اختيار النّحاة على فترة تبدأ بأوّل ما وصل إليهم من نصوص العصر الجاهليّ وتنتهي بنهاية القرن الثّاني الهجريّ [يقصد انتهاء السّماع من الحضر] لا يفرّقون في ذلك بين شعر امرئ القيس وشعر إبراهيم بن هرمة، وقد لا يعتدّون بما حدث في هذه الفترة من تطوّر في اللّغة العربيّة"[9]، والصّواب أن يقسّموا هذه العصور إلى مراحل ويجعلوا لكلّ مرحلة مدوّنة تضمّ مواد لغويّة متجانسة لم يلحقها التّغيّر والتّطوّر. وهذا يعني مواصلة تتبّع اللّغة وجمع مادّتها كلّما اقتضى الأمر ذلك؛ ولذا عاب على النّحاة وضعهم حدّا زمنيّا للاستشهاد ووقوفهم عنده، لأنّ في ذلك وقوفا عن وصف اللّغة العربيّة، فالاستشهاد والجمع توقّفا، لكنّ العربيّة استمرّت وهي في حاجة للدّراسة، وليس هذا فحسب؛ فإنّ هذا الوقوف توقّف معه الاستقراء للنّصوص والاحتكام إليها وتحوّل النّحو إلى المعياريّة المحضة بعد أن كان وصفيّا في بدايته[10].

ولكنّ وقوف النّحاة عند حدّ زمنيّ معيّن كان لسبب موضوعيّ لا ذاتيّ، وهو اختفاء العربيّ الفصيح الموثوق بعربيّته حتى من البوادي، العربيّ الذي تتمثّل في كلامه العربيّة التي استهدفها النّحاة بالجمع والتّدوين عن طريق السّماع، وبمصطلح الوصفيّين اختفاء مساعد البحث، ولا بدّ من التّعامل المباشر معه في جمع اللّغة، ومع ذلك لم يمتنع النّحاةُ عن دراسة العربيّة الجارية على ألسنة النّاس من غير الفصحاء، وألّفوا في ذلك كتبا سمّوها "لحن العوام"، ككتاب محمد بن حسن الزّبيديّ، وقبله كتاب "ما تلحن فيه العامّة" للكسائيّ، وبعضهم تناول اللّحن في ثنايا كتبه كما فعل الجاحظ، ودرسوا عيوب المنطق العربيّ، رغم أنّهم لم يولوها الأهميّة نفسها التي أولوها للّغة الفصحى، وإن كانت اللّغة العربيّة لا بدّ أن تتغيّر عبر الزّمن شأنها في ذلك شأن بقيّة اللّغات فأين ذلك التّغيّر في المدوّنة اللّغويّة العربيّة؟ فالمادّة التي جمعها النّحاة موجودة بين يدي تمّام حسّان وزملائه من الوصفيّين.

وفي كلام القدامى ونصوصهم ما يشهد على إدراكهم لتغيّر اللّغة العربيّة وتطوّرها عبر الزّمن، وما اللّحن الذي تفطّنوا له وأدركوه إلّا شكل من أشكال هذا التّغيّر، ولكنّهم فصلوه عن التّدوين

وأقصوه منه؛ لأنّ اللّغة التي استهدفوها هي اللّغة الفصحى الجارية على ألسنة من لم تتغيّر لغتهم، فالنّحاة كانوا واعين بهذه القضيّة، قال ابن جنّي تحت عنوان (باب فيما يرد عن العربيّ مخالفا لما عليه الجمهور): "قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها، وعفا رسمها، وتأبّدت معالمها"[11]. ويرى ابن جنّي بقبول ما خالف الجمهور إذا كان قد سمع من الفصيح، وكان القياس يعضده. فالعرب كانوا مدركين لتغيّر اللّغات ولم يغفلوا عن ذلك كما يوحي كلام تمّام حسّان، وما جعلوا المسموع في مدوّنة واحدة إلّا لأنّه يشكّل عندهم لغة واحدة، اللّغة التي لم يمسّها الزّمن بالتّغيير، في نظامها وبنيتها.

2-1 الخلط اللّهجيّ:

يتعلّق الخلط اللّهجيّ بمادّة المدوّنة، فالمدوّنة العربيّة بحسب تمّام حسّان ضمّت لهجات متعدّدة مختلفة في بنيتها ونظامها، وكان الحق أن يُجعل لكلّ لهجة مدوّنة خاصّة بها، هذا الخلط جعل المدوّنة العربيّة تفقد شرط التّجانس كذلك، وجعل قواعد النّحاة مضطربة لأنّهم حاولوا إيجاد نحو عام يجمع أشتاتا من اللّهجات ومعها لغة فصحى مشتركة، مع أنّ لكلّ لهجة نحوها، ثمّ إنّ هذا الخلط لم يكن بين لهجات العرب كلّها؛ إذ السّماع اقتصر على بعض القبائل العربيّة، ويذكر حسّان أسماء هذه القبائل التي شكّلت لهجاتها مادة المدوّنة، وهي القبائل نفسها التي ذكرها الفارابي في النّص الذي نقله السّيوطيّ عنه، وهي قيس وتميم وأسد وهذيل وكنانة وطيء. وهذه القبائل ليست هي القبائل العربيّة كلّها، ففي الجزيرة قبائل غيرها. فنصّ الفارابي الذي اعتمده حسّان فيه تأكيد على إقصاء النّحاة لكثير من القبائل العربيّة من السّماع وامتناعهم عن أخذ اللّغة منها، وفيه انتقاؤهم لقبائل معيّنة دون غيرها في ذلك، وهذا عمل معياريّ محض، والمعياريّة عند الوصفيّين من أعظم قوادح الدّراسة العلميّة؛ لأنّها تدخّل من الباحث بما يشوّه أيّ عمل علميّ وبالتّالي ما ينتج عنه. وما على الباحث إلّا يصف ما يشاهده دون تخمين أو افتراض أو أيّ تدخّل منه[12].

يرى تمّام حسّان أنّ العرب كانوا يتكلّمون بلهجاتهم الخاصّة في مخاطباتهم اليوميّة[13]، وكانت لهم بجانب لهجاتهم القبليّة لغة مشتركة بينهم جميعا، يستخدمونها في مواسم حجّهم وتجارتهم، وهي اللّغة الأدبيّة لغة الشّعر والخطابة، وهي اللّغة الفصحى التي نزل بها القرآن وقال بها الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم- حديثه، وصارت لغة الدّولة التي تحرص عليها أيّما حرص باعتبارها لغة الدّين والدّنيا، وأنّ هذه اللّغة المشتركة تختلف عن لهجات القبائل العربيّة في نظامها وبنيتها، وكان حقّها أن يكون لها مدوّنة خاصّة بها ثمّ دراسة خاصّة، وكذلك الأمر مع اللّهجات، ويرى أنّ كلّ لهجة تنفرد بما سمّاه المستوى الصّوابيّ[14] الذي يختلف عن المستوى الصّوابيّ لبقيّة اللّهجات، كما أنّ كلّ لغة فصحى تنفرد بمستواها الصّوابيّ الخاصّ، وهذا عامّ في كلّ لهجات البشر ولغاتهم وليس خاصّا بالوضع اللّغويّ العربيّ، قال: "لكلّ لهجة إذًا مستواها الصّوابيّ الخاصّ الذي يختلف عن المستوى الصّوابيّ لأيّة لهجة تنتسب معها إلى نفس اللّغة"، ثمّ قال مؤكّدا على فكرة اختلاف

العربيّة الفصحى (اللّغة الأدبيّة المشتركة) عن اللّهجات القبليّة العربيّة: "وإذا كان للّهجة مستوى صوابيّ خاصّ بها فلابدّ للّغة المشتركة من أن يكون لها مستوى صوابيّ كذلك"[15].

فالخلل المنهجيّ الذي وقع فيه النّحاة هو دراستهم للّغة الأدبيّة المشتركة (الفصحى) ومعها بعض اللّهجات القبليّة، وهذا الخلط أوقعهم في الاضطراب عند التّقعيد، فجاءت قواعدهم ممزّقة أمشاجا ملفّقة، والمنهج العلميّ عند تمّام حسّان والوصفيّين عامة يقتضي أن تدرس الفصحى بمعزل عن اللّهجات العربيّة الأخرى، وتدرس كلّ لهجة على حدة من جميع نواحيها، ويُرجع هذا الخلط إلى غفلة النّحاة كأبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه وغيرهم من كبار النّحاة وجهلهم بفرق ما بين اللّهجات القبليّة واللّغة الأدبيّة المشتركة، وعدم قدرتهم على التّمييز بينها، قال: "وأغلب الظّنّ أنّ النّحاة حين وجدوا الفصحى لغة مشتركة بين قبائل العرب لم يتّضح الفرق في نظرهم بين هذه اللّغة الأدبيّة المشتركة وبين ما تكلّمت به القبائل العربيّة من لهجات قبليّة"[16].

ويفسّر سبب اقتصار النّحاة على القبائل السّت التي ذكرها الفارابي بغايةٍ لهم غير موضوعيّة أبدا، فالنّحاة اقتصروا عليها من أجل تجنّب مشقّة الرّحلة في الجزيرة العربيّة، لأنّ منازل هذه القبائل كانت قريبة من حاضرة النّحاة البصرة، قال عن ذلك: "اختيار لهجات قبائل معينة حدّدتها عوامل جغرافيّة خاصّة أهمّها قرب هذه القبائل إلى البصرة، وسهولة الرّحلة إليها والرّجوع منها على الرّواة وأصحاب الأخبار واللّغة"[17]، وهذا أمر يربأ طالب علم بنفسه عنه فضلا عن عالم، ثمّ إنّه مخالف لِمَا أُثر عن بعض النّحاة من مُفاخرتهم ومباهاتهم بالبحث بعيدا في البادية العربيّة ومجاهلها، وحسّان نفسه يذكر توغّل النّحاة في الصحاري البعيدة من أجل السّماع[18]، كذلك مادّة المدوّنة والمسموع من العرب فإنّه يثبت أنّ النّحاة لم يقتصروا على تلك القبائل، وأكثر من ذلك ألم يكن وضع النّحو لسبب دينيّ في بدايته، فكيف يتساهل النّحاة مع أمر كانوا يعظّمونه أشدّ التّعظيم، وعلى عملهم يتوقّف إقامة الألسن في تلاوة القرآن؟ فتفسيرٌ كهذا يطعن في حرص النّحاة وجدّهم في الطّلب والبحث والدّراسة، وبالتّالي في أمانتهم؛ حيث لم ينقلوا الواقع اللّغويّ كما هو؛ لتفضيلهم الطّرق السّهلة ولو كان الأمر على حساب العلم، علم النّحو الذي كان أساس انطلاقه ومبعثه دينيّا.

وقوله بوجود اللّغة الأدبيّة المشتركة إلى جانب اللّهجات القبليّة الخاصّة لم يجد له دليلا إلّا إسقاط الوضع اللّغويّ العربيّ الحديث على الوضع اللّغويّ العربيّ القديم في عصور الاحتجاج، فالعرب اليوم يتكلمون لهجات مختلفة في حياتهم اليوميّة ويتكلّمون الفصحى في المناسبات العلميّة والأدبيّة، وتلك اللّهجات لا تختلف من بلد عربيّ لآخر فحسب، بل قد تختلف من قرية لقرية أخرى

في البلد الواحد. وأمّا العربيّة الفصحى فإنّها واحدة مشتركة بينهم، وهذا ليس خاصّا بالأمّة العربيّة؛ فقد عرفته أمم أخرى كالإغريق؛ لأنّها سنّة من سنن الاجتماع الإنسانيّ وقوانينه، قال تمّام حسّان بعد أن ساق أدلّته على بطلان القول بأنّ العربيّة الفصحى هي اللّهجة القرشيّة: "ولكنّ هناك افتراضا آخر [يقصد افتراض وجود لغة أدبيّة مشتركة] يبدو أقرب إلى التّصديق من ذلك [المشار إليه هو القول باللّهجة القرشيّة]، وربّما وجد له سندا في قياس الغائب من أحوال الأوّلين على الشّاهد من أحوالنا، ثمّ في علم اللّغة الاجتماعيّ، وفيما نعرفه من اللّغات القديمة"[19]، ولكنّ الحاضر اللّغويّ يشهد على أنّ اللّغة الفصحى أو اللّغة الأدبيّة المشتركة تكون بين المثقّفين ومن نال تعليما ولو بمقدار؛ فهي لغة الخاصّة من النّاس، وهي لغة الكتابة والتّأليف الأدبيّ والعلميّ، ولا تُنال إلّا بمعلّم وملقّن، أمّا العرب القدامى فكانوا أمّة أمّيّة في أغلب أفرادها، والعربيّ الفصيح عندهم كان يكتسب العربيّة الفصحى من بيئة منشئه، وتمّام حسّان نفسه أشار إلى ذلك ولكنّه زاد عليه أنّ ذلك العربيّ كان يكتسب من بيئته لهجتَه الخاصّة بقبيلته ومعها اللّغة العربيّة الفصحى، اللّغة الأدبيّة المشتركة[20]، وإذا كانتا تكتسبان من المنشأ معا فكيف للعربيّ السّليقيّ نفسه أن يميّز بينهما إلّا إذا كانتا لغتين مختلفتين في بنيتهما ونظامهما. وهذا ما يريده تمّام حسّان. ولكن إذا كانتا مختلفتين فإنّ ذلك لِمّا يسهّل على النّحاة التّمييز بينهما لا كما يقول، وأخبار إدراك الأعراب من عامّة النّاس -والأمّيّة فيهم أشدّ- للّحن في الكلام وفي قراءة أحدهم للقرآن ونفورهم منه لدليل على أنّ الفصحى لم تكن لغة الخاصّة المثقّفة، وما ذلك إلّا لأنّ العربيّة عندهم عربيّة موحّدة، فالفارق كبير بين الوضع اللّغويّ القديم والوضع الحديث. ثمّ إنّ التّمييز بين اللّهجات القبليّة واللّغة المشتركة يُستدلّ عليه من مادّة المدوّنة التي جمعها النّحاة، فإنّ مادتّها بحسب حسّان والوصفيّين تضمّ خليطا من مجموعة من اللّهجات القبليّة المحدودة واللّغة الفصحى؛ فكان عليه أن يعود إليها ليعيد تصنيف الموادّ بحسب اللّهجة التي تنتمي إليها، ويوضّح منهج ذلك وكيفيّة التّمييز بينها ويبيّن الفوارق في السّمات والخصائص التي سمحت له بذلك، ولكنّه لم يفعل واكتفى بالإسقاط السّابق، فهل عجز عن التّمييز كما عجز النّحاة القدامى، أم إنّ اللّغة العربيّة واحدة بين العرب جميعا؟

والقول بالخلط اللّهجيّ ووجود لغة أدبيّة مشتركة متميّزة عنها اللّهجات القبليّة لم ينفرد به تمّام حسّان بين الوصفيّين العرب، فقد صرّح غير واحد منهم بذلك، كإبراهيم أنيس القائل باستقلال اللّهجات العربيّة؛ فكلّ لهجة منها ذات صفات خاصّة، لكنّها توحّدت في لغة أدبيّة مشتركة لعوامل الوحدة السّياسيّة والثّقافيّة بين العرب، ومع هذا التوحّد بقيت كلّ قبيلة محافظة على لهجتها في مخاطباتها اليوميّة[21]، وأنّ اضطراب قواعد النّحاة وكثرة الخلاف بينهم سببه الخلط بين هذه اللّهجات واللّغة المشتركة عند الدّراسة والتّقعيد، وإلى مثل هذا ذهب عبد الرّحمن أيّوب حين قال:

"إنّ النّحويّين العرب خلطوا بين القبائل ولم يميّزوا بين اللّهجات"[22]، وكلام الوصفّين العرب عن اللّغة الأدبيّة ليس معزولا عما جاء به سوسير؛ فقد تحدّث عنها وبيّن بعضا من خصائصها[23].

والجدير بالملاحظة أنّ تمّام حسّان يربط الخلطين العربيّين بخلطيّ الرّومان والإغريق، بل إنّه يربط بين فزع النّحاة من اللّحن وفزع السّريانيّين الذين يعدّهم وسيطا بين العرب واليونان؛ ليشير ولو من بعيد إلى تأثّر النّحو العربيّ بالأمم الأخرى حتى في جوانب الضّعف فيه والخلل المنهجيّ[24]؛ فالفكرة الشّائعة عند الوصفيّين العرب وغير الوصفيّين تأثّر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ في نشأته، وأنّ هذا التّأثّر والاقتباس هو الذي يفسّر النّضج المبكر الذي كشف عنه كتاب سيبويه. والجدير بالوقوف عنده كذلك أنّ الخلطين -إن صحّا- هما في الحقيقة خلط واحد، هو خلط لهجيّ، أو لغويّ، إلّا أنّ أحدهما زمنيّ والآخر آنيّ. فالأوّل خلط بين لغتين (أو أكثر) تفرّقتا في الزمن، الثّانية منهما متفرّعة عن الأولى، والثّاني خلط بين لهجات مختلفة وخلط بينها وبين لغة مشتركة خلطا آنيّا، خلط بين كيانات مختلفة لكنّها متزامنة في الوجود.

3-1 زيف المادّة اللّغويّة:

من الخلل في المدوّنة أو السّماع بحسب تمّام حسّان كونها تحوي كثيرا من المواد المصنوعة الموضوعة وضعا، موادّ لا تمثّل حقيقة نظام اللّغة العربيّة، وكان الغرض منها نصرة رأيّ نحويّ معيّن، كالبيت الآتي: **ليت شعري عن خليلي ما الذي *** ما غاله في الحبّ حتى ودَعه**

فقال حسّان: "فلا يبعد أن يكون مصنوعا، وليست الصّناعة نادرة في شواهد النّحو واللّغة"[25]، فهو يرى أنّ ظاهرة وضع الشّواهد بما ليس من العربيّة أمر شائع، ولم يكن هذا محلّ نقد الوصفيّين وحدهم؛ فقد ذهب إلى مثله أحد التّوليديّين العرب، وهو عبد القادر الفاسي الفهريّ حين قال: "والمعطيات التي نجدها عند القدماء ليست ناقصة أو غير ذات تمثيليّة فحسب، بل هي معطيات زائفة في بعض الأحيان نجد في الهمع (...) ليدلّ بما يكفي على أنّها مصطنعة"[26]، والملاحظ عليه كتمّام حسان استدلاله بالمتأخّرين كالسّيوطي صاحب الهمع، الذين لم يعاصروا السّماع ولم يكونوا شهودا على عمليّة التّدوين، وصُنع الشّواهد بحسب حسّان كان محلّ خبزة الأعراب ورزقهم، لا سيّما إذا تعلّق الأمر بالغريب، وفي هذا قدح في أمانة النّحاة من الجيل الأوّل وفي حذقهم وفطنتهم، فإن علموا المصنوع واستشهدوا به كان طعنا في أمانتهم، وإن لم يعلموا كان طعنا في ذكائهم، وهم الذين جاءوا بما سمّاه حسّان نفسه صرحا عظيما في غير موضع واحد من كتبه.

ويَفترضُ افتراضا آخر فيه تعريض بالنّحاة؛ فزعمَ استغفال الأعراب لهم واستغلال حرصهم على جمع اللّغة وتدوينها لا سيّما غريبها، حين اتخذ بعض الأعراب رواية اللّغة تجارة للرّبح ولو اقتضى الأمر إحداث ما ليس من كلامهم، فيقول: "وليس ببعيد أن يكون الأعراب الضّاربون في الصّحاري التي طرقها الرّواة قد فطنوا إلى ضالّة هؤلاء النّاس، وإلى أنّهم يجرون وراء غريب اللّغة أو غريب التّراكيب، ويحسنون إلى من ينيلهم هذا المطلب (...) فإذا ما نضب معين ما عنده [يقصد بعض

الأعراب] عمد إلى الاختراع وبالغ في ذلك"[27]، ولكنّه لم يأت بدليل على هذا الافتراض الخطير، مع أنّه يعيب على النّحاة تشدّدهم في قبول المسموع في موضع آخر من كتابه اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ويستشهد بالمناوشات التي كانت تجري بين ابن أبي إسحاق الحضرميّ والفرزدق، فكيف يستقيم القولان؟ أي القول بتشدّدهم في قبول المعطيات من جهة والقول بتدوينهم لكلّ ما يسمعونه من الأعرابيّ ولو كان مصنوعا.

وإشكال آخر: أوليس الأعرابيّ هو الفصيح الذي لم يصب لسانه لحن، وهو المتكلّم بالسّليقة، فكلّ ما يصدر منه من كلام فهو منتم إلى اللّغة التي يستهدفها النّحاة بالسّماع؟ أوليس من شروط المنهج العلميّ التّسليم له ولكلامه؟ يبدو في كلام حسّان حرصا على توهين السّماع عند العرب القدامى ولو خالف توهينُه ما يقرّه من المنهج العلميّ في البحث.

ثمّ يذهب إلى أبعد من القول بالاستغفال فيرمي أئمّة اللّغة القدامى كالأصمعيّ بعدم الأمانة في الرّواية، وإخفاء أو تجاهل المواد والمعطيات التي لا توافق مذهبهم أو غايتهم التي يرومونها ولو سمعوها من أعرابيّ فصيح لا تشوب كلامه شوبة لحن فقال: "على أنّ الرّواة واللّغويّين أنفسهم لم يكونوا في بعض الأحيان فوق مستوى الشّبهات؛ فقد كان الرّواة يأخذون من كلام الأعراب ما وافق هدفهم، ويتركون ما لا يُعجب به النّاس في الحاضرة، ولا ينفع اللّغويّين، أو لا يحفل به اللّغويّون لبعده عمّا قعّدوه من قواعد"[28]، ومتى كان النّحاة يحفلون بما يعجب أهل الحاضرة أو لا يعجبهم؟ ألم يقل تمّام حسّان نفسه إنّهم لم يلقوا بالا لكبار الشّعراء ولحّنوهم ولم ينج منهم كبار الهجّائين كالفرزدق؟ وفي تركيزه على الأعراب وتكرار ذكره لهم ما يشير إلى أنّه يرى أنّ النّحاة قصروا السّماع عليهم، رغم أنّه قال في موضع أخر من كتابه "الأعراب وفصحاء الحاضرة"[29]، فضمّ إليهم سكّان الحضر، وقيّدهم بالفصاحة، كأنّ الأعرابيّ في نظر النّحاة مقطوع بفصاحته مسلّم بها عكس الحضريّ، والأمر ليس كذلك، فكلّ منهما معرض لسانه للفساد وخروجه عن نظام العربيّة بعد طول الاختلاط بالعجم.

4-1 تعدّد مساعدي البحث:

ومن الأخطاء المنهجيّة بحسب تمّام حسّان في المدوّنة العربيّة سماع كلّ واحد من النّحاة من أكثر من عربيّ واحد؛ فأخذوا اللّغة التي درسوها من عرب فصحاء كثر ينتمون لقبائل مختلفة في لهجاتها، والمنهج العلميّ في دراسة اللّغة عنده يقتضي أن يُقتصر على فرد بعينه من قبيلة بعينها يسمّيه مساعد البحث؛ فيرفض تعدّد مساعدي البحث ولو كانوا من قبيلة واحدة، ويرى بكفاية مساعد واحد؛ لأنّه عنصر ممثّل للغته ولهجته، ويمكن أن يوفّر للباحث كلّ ما يحتاج إلى دراسته ومعرفته عن النّظام الصّوتيّ والصّرفيّ والنّحويّ والجانب الأسلوبيّ[30]، ولكن هل يمكن أن يكون الفرد الواحد نموذجا للغته، تتمثّل فيه كلّ خصائص نظامها وبنيتها؟ النّحاة القدامى اقتنعوا باحتمال فساد لغة أيّ عربيّ ولو كان قد اكتسب فصاحته من منشئه، ولا أحد معصوم من ذلك،

وإلّا لما أوقفوا السّماع، وقد بحثوا عن الاطّراد، واعتمدوا سلّم الكثرة لقياسه، ولعلّ في هذا تفسيرا لتلحين النّحاة لبعض الشّعراء الفصحاء في حرف أو حرفين، فالشّاعر ليس هو اللّغة ولا يمكن أن يمثّل شعره كلّ خصائصها، فاعتراض الحضرميّ على الفرزدق إنّما يرجع لمخالفة شعره لما سمعه عن العرب الفصحاء باطّراد، ولم يسمعه من غيره، والنّحاة كانوا في زمنٍ بدأ اللّحن فيه يهدّد العربيّة؛ وأفسد ألسنة كثير من العرب الأقحاح الخلّص؛ فلا يمكنهم الرّكون إلى فرد واحد يأخذون منه اللّغة سماعا، ومع ذلك اعتدوا بالقليل والنّادر الذي لا يكاد يعرف، ما دام صادرا من الموثوق بفصاحته، وفي تعدّد مصادرهم دليل على أمانتهم وجدّهم في الطّلب والبحث. ثمّ إنّ الاقتصار على فرد واحد يجعلنا ندرس الكلام لا اللّغة، فاللّغة بحسب سوسير ظاهرة اجتماعيّة، والكلام ظاهرة فرديّة، ومجال الدّراسة هو اللّغة لا الكلام[31].

1-5 المعياريّة:

المدوّنة العربيّة لم تسلم من المعياريّة التي يعدّها الوصفيّون في الغرب والشّرق من نواقض أيّة دراسة علميّة للّغة، قد ظهرت بحسب تمّام حسّان في تغليط النّحاة للعرب الفصحاء، وهذا يعني أنّهم لم يأخذوا بكلّ ما سمعوه منهم، وأقصوا الكثير من المادّة اللّغويّة، قال عن ذلك: "وإنّما كان الطّعن على العرب الفصحاء من نصيب الجيل الذي تلاهم"[32]، والجيل الذي يقصده هو الجيل الذي جاء بعد جيل أبي الأسود وأصحابه، ويستشهد حسّان بتغليط ابن أبي إسحاق الحضرميّ للفرزدق. وظهرت كذلك في تحديدهم للقبائل التي يأخذون منها اللّغة؛ فإنّ ذلك كان عملا انتقائيّا معياريّا، فالتي يقبلون لغتها هي القبائل الفصيحة عندهم وغيرها ليست كذلك، كذلك ما سمّاه الانتقاء الاجتماعيّ ويتعلّق الأمر باختيار مستوى لغويّ معيّن للمسموع وهو اللّغة الأدبيّة المشتركة؛ فقد وقع اختيار النّحاة عليها وأقصوا لغة الكلام اليوميّ[33]، ولكنّ هذا يعني أنّهم كانوا مدركين للفرق بين الفصحى واللّهجات القبليّة، وهذا خلاف ما قاله من قبل عن جهل النّحاة بذلك وأنّه سبب الخلط اللّهجيّ الذي وقعوا فيه.

ومع هذا الخلل المنهجيّ الكثير إلّا أنّ تمّام حسّان ظلّ يشيد بعمل النّحاة ودراستهم للّغة حيث قال: "أمّا جمع المادّة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها، ثمّ وضع القواعد (...) فقد تمّ ذلك كلّه على نحو يثير الإعجاب، وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظلّ ملحوظا أبد الدّهر، رغم هذه الاعتراضات المنهجيّة"[34]، وعن تلك الأخطاء ولا سيّما جعل اللّهجات والفصحى مادّة واحدة، فإنّه يعتذر لهم بأنّهم واجهوا وضعا معقّدا فاق مقدار نضجهم الفكري الذي بلغوه في ذلك الزّمن، ولم يتح لهم ما أتيح لمن جاء بعدهم من تجارب من سبقهم يستفيدون منها ويضيفونها إلى تجاربهم وخبراتهم[35]، وهذا الاعتذار ليس بعيدا عن التّصوّر الوضعيّ للعلم الذي يرى أنّه يسير في منحى تصاعديّ، ويقرّر أنّ العلوم تتطوّر في خطّ مستقيم عبر الزّمن، ولا يمكن عنده أن يكون القديم أفضل أو أرقى من الذي يليه.

والحقّ أنّ هذا الخلط والخطأ في منهج جمع المادّة اللّغويّة لو صحّ لكان عيبا كبيرا يقدح وينقص من القيمة العلميّة للنّحو العربيّ برمّته؛ إذ فيه حَيد عن الموضوعيّة وغفلة عن تمييز الفرق بين اللّهجة والفصحى وتوجيه للسّماع وانتقاء للمادّة التي تجمع وغير ذلك. والخطوة الأولى في دراسة اللّغة هي جمع المادّة فإن كانت زائفة فإنّ ما بعدها يصيبه الزّيف لا محالة وينكَبُ عن الصّواب.

2- تعامل تمّام حسّان مع مادّة المدوّنة:

رغم الأخطاء المنهجيّة الكبيرة التي وجدها تمّام حسّان في المدوّنة العربيّة إلّا أنّه عمل على مادّة تلك المدوّنة، واقترح تقسيما آخر للكلم، وجاء بنظريّته (نظريّة تضافر القرائن)، وعدّها بديلة عن نظريّة العامل لتحديد الوظائف النّحويّة، ولكن ألم يكن من الصّواب والمنهج العلميّ الذي ظلّ ينادي به أن يرجع إلى مدوّنة النّحاة ويعيد تصنيف مادّتها بحسب انتمائها، لا أن يعيد توجيه عمل النّحاة معها؛ فيميّز بين المادة التي تنتمي إلى اللّغة المشتركة وبين المادّة التي تنتمي إلى اللّهجات القبليّة مع نسبة كلّ مادة لهجيّة إلى قبيلتها، ثم يدرس بنية ونظام كلّ منها على حدة. أو أن يميّز بين المادّة بحسب زمنها، ويرصد تطوّرها؟ وقد يُعذر على عدم قيامه بذلك لأنّه عمل ضخم لا يطيقه إلّا الجماعة من الباحثين، أمّا أن يعتمد على مدوّنة النّحاة التي فيها خلط لهجيّ وزمني وبنيت على المعياريّة والانتقاء –وهذا رأيه فيها- ليبني نظريّته؛ فهذا لا يوافق ما كان يدعو إليه ويدندن به، وقد أوقعه في الخلط الذي حذّر منه وعابه على النّحاة، ولو وسِعه جهده للقيام بما هو مفترض في المنهج العلميّ في تصوّره فإنّه يبقى أمام مدوّنة مكتوبة لا منطوقة، والمنهج الوصفيّ يولي الأهميّة للمنطوق، فلم يبق له إذَا أراد أن يستثمر هذا المنهج إلّا أن يدرس اللّهجات العربيّة المعاصرة، أو اللّغة الفصحى المعاصرة.

وإذا كانت المدوّنة العربيّة قد خضعت للمعيار والخلط اللّهجيّ والزّمنيّ كما يقول فما الدّاعي لإعادة وصف اللّغة العربيّة بالاعتماد على تلك المدوّنة؟ وحسّان لم يصف العربيّة بل حاول إعادة توجيه النّحو العربيّ النّاتج عن تحليل تلك المدوّنة، وهذا ما أوقعه وغيره في خلط منهجيّ كبير، فقد حاول تقديم تقسيم جديد للكلم العربيّة قائم على المبنى والمعنى معا، والكلم عنده سبعة أقسام، وهي: الاسم، والصّفة، والفعل، والضّمير، والخالفة، والظّرف، والأداة، وحاول أن يأتي بنظريّة بديلة عن نظريّة العامل العربيّة، سمّاها نظريّة القرائن رغم أنّها ليست ببعيدة عمّا ذكره النّحاة القدامى، فما وقع فيه ليس بعيدا عن الخطأ الذي نسبه للنّحاة المتأخّرين حين قال: "فلمّا انتهى عصر الاستشهاد (...) وجدوا أنفسهم بموضع اضطرّوا فيه أن يدوروا حول ما وضعه السّلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها، لا عن مادّة اللّغة"[36]، وقوله هذا يؤكّد إدراكه للفرق بين نحو المتقدّمين والمتأخّرين، ومع ذلك ظلّ مصرّا على الاستشهاد بابن مالك والآشموني وهو يعرض بديله عن العامل النّحويّ والتّقسيم الثّلاثيّ للكلم في كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها)[37].

ثمّ إنّ المنهج الوصفيّ يقتضي من الباحث أن يعود إلى الميدان ويعتمد الملاحظة والوصف، وذلك الميدان لم يعد له وجود في واقع الاستعمال إلّا في اللّهجات؛ فالفصحى اليوم لم تعد إلّا لغة الكتابة ولا يوجد ذلك العربيّ الفصيح السّليقيّ ليكون مصدرا للسّماع وجمع المدوّنة، ويقتضي المنهج الوصفيّ كذلك النّظر إلى موضوع البحث نظرة موضوعيّة بعيدة عن الذّاتية وبمعزل عن أيّة فكرة مسبقة، ولكنّ نظرة حسّان وغيره من الوصفيّين العرب للتّراث النّحويّ العربيّ ومدوّنته كانت عن تصوّر مسبق، فأسقطوا تصوّر البنيويّين الأوروبيّين لتراثهم ونقدهم له على التّراث العربيّ، وبحثوا عمّا يؤكّد ذلك في التراث؛ فكانت أكثر مصادرهم لمتأخّرين أو كتب الأخبار والنّوادر، هذا إن ذكروا مصادرهم كحسّان فإنّ غيره كإبراهيم أنيس لا يفعل ذلك أبدا[38].

3- موقف عبد الرّحمن الحاج صالح:

أفرد الحاج صالح للمدوّنة العربيّة كتابا سمّاه (السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة)، وفيه ردّ لكلّ ما أورده الوصفيّون العرب من نقد على النّحاة في عمليّة السّماع وجمعهم للمدوّنة، وذلك بالأدلّة الكثيرة المأخوذة من عمل النّحاة أنفسهم ومن كلامهم، وباستثمار ما وصل إليه علماء اللّسانيّات في الغرب، وهو في هذا الكتاب وفي غيره من كتبه لا يفتأ يشيد بعمل النّحاة ويصفه بالعلميّة والموضوعيّة والإبداع، من ذلك قوله: "والذي نقصده من التّراث اللّغويّ العلميّ هو ما تركه لنا العلماء العرب القدامى من أعمال جليلة (...) بطريقة علميّة وهو الاستقراء (...) ولمواصلة ما أبدعوه من هذه الطّريقة الموضوعيّة. شرعوا في السّماع المباشر من أفواه العرب، وقد حصل هذا السّماع بطريقة علميّة"[39]، ويذكر أنّ العرب قبل شروعهم في عمليّة السّماع كان قد توفّر لهم شيء من ضوابط العربيّة العامّة بعد عمليّة نقط القرآن، وقد كانت متّكأ مهمّا لأصحاب السّماع ليميّزوا المادّة التي يستهدفونها بالتّدوين ومصادرها ومواطنها، فقال: "وكان من حظّ هذه الأمّة أن ألهم الله بعض أفرادها إلى طريقة علميّة بحتة لم يسبقوا إليها إطلاقا وهو استقراؤهم للنّصّ القرآنيّ كلمة كلمة"[40]، ويلخّص نظرته لعمل النّحاة من السّماع إلى التحليل ثمّ التّقعيد فيقول: "ما التجأوا إليه من وسائل وما سلكوه من مناهج في تدوينهم للّغة وتقنينهم لها كانت تخضع لمبادئ علميّة محضة أهمّها هي الموضوعيّة المطلقة، وهو الخضوع التّامّ للسّماع ومشاهدة الوقائع اللّغويّة ثمّ تطبيقهم لمبدأ الأكثريّة في الباب أو الاستعمال وتطبيقهم لها في توثيق الرّواية، ثمّ استنباط الأصول وتوسيعهم القياس إلى قياس رياضيّ وتفسيرهم الشّامل لكلّ شذوذ عن هذه الأصول، وموقفهم هذا جدّ معقول"[41]، ولكيلا يكون هذا الثّناء مجرّد افتراض، ساق الأدلّة التي تثبته وتدحض كلام النّاقدين للسّماع اللّغويّ العربيّ، ثمّ إنّ حرصه على الإشادة كان واضحا حتى في عنوان كتابه حين وصف السّماع بالعلميّة.

وما يلاحظ على عمل الحاج صالح هو دقّة المنهج الذي سار عليه لإثبات علميّة المدوّنة العربيّة، فقد تعامل تعاملا مباشرا مع ما تركه أصحاب السّماع أنفسهم من مؤلّفات، وتصفّحها تصفّحا شاملا، ونظر فيها بعينٍ متأنٍ غير مستعجل ودون تصوّر مسبق أو إسقاط للتّصوّرات الغربيّة على

المنجز التّراثيّ؛ فأصحاب السّماع هم الشّهود على تلك المرحلة، وهم أولى بالرّجوع إليهم، قال: "وسنترك علماءنا الأوّلين يتكلّمون وننصت إليهم بإمعان لأنّهم هم الذين عاشوا في ذلك العهد البعيد وكانوا المشافهين مباشرة لأولئك العرب الذين أخذوا منهم اللّغة"[42]، وبعد هذا التصفّح وصل إلى أنّ العرب اتبعوا مقاييس علميّة وموضوعيّة وساروا على منهج دقيق في عمليّة السّماع، ولا يكتفي بإظهار هذه المقاييس لإثبات القيمة العلميّة الكبيرة للسّماع اللّغويّ العربيّ، بل يعرّج على نقود الوصفيّين التي يسمّيها أوهاما، يعرّج عليها ليثبت ضعفها وهشاشتها، فعمله يقوم على إثبات علميّة المدوّنة ونفي كلّ نقد أو وهْم كما يسمّيه ينال من قيمتها، أي على الهدم والبناء، وليس هذا فحسب بل يعترض على تصوّر البنيويّين[43] للمدوّنة اللّغويّة ويعترض على اشتراطهم غلقها، وانتهى به هذا إلى أن يصف المدوّنة العربيّة بأنّها أعظم مدوّنة شهدها تاريخ البشريّة[44].

1-3 المقاييس العلميّة للسّماع اللّغويّ عند العرب:

1-1-3 مقياس الفصاحة:

والمقصود بها عند أصحاب السّماع السّلامة اللّغويّة لا البلاغة والبيان، وهذه السّلامة لا يمكن أن تتحقّق إلّا فيمن كانت لغة منشئه هي اللّغة العربيّة التي شكّلت مادّة المدوّنة، ولا يهمّ حينئذ مَن اتّصف بها من أصحاب هذه اللّغة؛ فكلّ من توفّرت فيه هذه الصّفة سمع النّحاة منه بدويّا كان أو حضريّا، عربيّا قحّا أو غير ذلك، فإذا لم تكن لغة منشئه أقصي من السّماع ولو كان شاعرا مفلقا أو خطيبا مفوّها؛ لأنّ لغته غير مأمونة ولا موثوقة، فالعبرة بالسّلامة اللّغويّة فقط، والمقاييس الجغرافيّة والزّمنيّة تبع لها، وتحديد النّحاة للشّخص الفصيح كان في غاية الموضوعيّة في نظر الحاج صالح، يجسّده قول المبرّد: "وكلّ عربيّ لم تتغيّر لغته فصيح على مذهب قومه"[45]، وبهذا استطاعوا التّمييز بين السّلامة اللّغويّة واللّحن، واللّغة السّليمة أي الفصيحة هي التي ارتضاها المجتمع العربيّ، واختارتها الأمّة معيارا لها لا النّحاة، فالمعيار الذي شكّل موضوع السّماع ومادّة المدوّنة هو معيار الجماعة اللّغويّة التي ظلّ النّحاة يسلّمون لها بكلّ شيء، ولطالما كان سيبويه يذكّر بوجوب متابعة العرب في كلامها فيما تستحسنه أو تستقبحه، وأنّها صاحبة القول الفصل فيما يخصّ لغتها، من ذلك قوله: "لو قالت العرب اضرب أيٌّ أفضل لقلته ولم يكن بدّ من متابعتهم"[46]، فالاستحسان هو استحسان فصحاء العرب لما يسمعونه من لغتهم والاعتراف منهم بالتّالي أنّ هذا الذي يستحسنونه من لغتهم، أي ينتمي إليها، فهذا الذي يصلح أن يشكّل مادّة المدوّنة، وقد وردت عن العرب قبل النّحاة أخبار فيها نفورهم من بعض ما سمعوه، وأخرجوه من لغتهم، وخطّأوا المتكلّم به وبهرجوه[47].

2-1-3 مقياس معرفة النّحويّ للعربيّ الفصيح:

كان مقياس معرفة النّحاة للعربيّ الفصيح مقياسا موضوعيّا، فالفصيح علامته العجز عن فهم الكلام الملحون، أي الكلام الصّادر من غير الفصيح[48]، الفصيح قد يكون بدويّا وقد يكون حضريّا

عند القدامى، ولم يقتصر النّحاة في السّماع من البدو إلا بعد فشوّ اللّحن في الحواضر، ولكنّ المحدثين لا يغلب على ألسنتهم إلّا نسبة السّماع لأهل البادية، فمقياس تحديد العربيّ الفصيح الموثوق بعربيّته عند النّحاة ألّا تتغيّر ملكته اللّغويّة العفويّة، ولهذا وجد الحاج صالح بالاستقراء الشّامل لكتب النّحاة أنّهم استشهدوا بسكان الحواضر، كسكّان البصرة والكوفة في زمن أبي عمرو، ومنهم من لم ير البادية قطّ، واستشهدوا بمن عاش في بلاد العجم كأبي الهنديّ الرّياحيّ. فالمقياس عندهم لم يكن جغرافيّا محضا، ولم يكن عرقيّا كذلك لاستشهادهم بمن كان أصله عجميّا مادامت لغة منشئه العربيّة التي نزل بها القرآن. كالمنتجع بن نبهان؛ فأصله من السّند لكنّه سُبي صغيرا فنشأ في مجتمع فصيح من بني تميم، أي أنّه اكتسب العربيّة من ذلك المجتمع، ولم تؤثّر فيه لغته ولا نازعت عربيّتَه، والشّعراء الفصحاء من الموالي كثيرون[49]، ولم يمتنع النّحاة من السّماع من أحد إلّا ممّن لم تكن العربيّة بالنّسبة له لغة المنشأ، وإن كان من أشعر النّاس كبشّار بن برد وأبي نوّاس، هذه علّة إقصائهم لكثير من الشّعراء لا لسبب جغرافيّ أو عرقيّ، فالسّبب أنّهم لم ينشأوا على العربيّة التي نشأ عليها من تُرتضى عربيّته، وهي العربيّة التي نزل بها القرآن.

والفرق بين من كانت العربيّة لغة منشئه وغيره هو ميزة أمن سلامة لغة الأوّل، فالثاني قد يكون أبلغ من الأوّل وأشعر منه وأمكن في البيان والخطابة، ومع ذلك لا يؤمن عليه غلبة لغة منشئه أثناء الاسترسال ومخاطباته في حياته العاديّة، فالسّلامة اللّغويّة العفويّة مقدّمة في السّماع على البلاغة المصطنعة في الشّعر والخطابة وغيرهما الموجودة في استعمال مَن لم تكن العربيّة لغة منشئه، فهو وإن كان صاحب سلامة لغويّة ولكنّها غير مستمرّة معه، أمّا شعراء العرب وخطباؤها قبل ظهور اللّحن الذي ارتبط بانتشار الإسلام فقد اجتمع فيهم الأمران، أي السّلامة اللّغويّة المستمرّة والبلاغة والبيان العالي، وهذا سرّ تقديم [التّقديم لا الحصر] شعراء الجاهليّة على من جاء بعدهم، ومن النّصوص التي استشهد بها الحاج صالح على ما ذهب إليه نصّ الجاحظ: "إنّ المولّد لا يؤمن عليه الخطأ إذ كان دخيلا في ذلك الأمر، وليس كالأعرابيّ الذي يحكي الموجود الظّاهر الذي عليه نشأ وبمعرفته غذّي"[50]، فامتناع النّحاة عن السماع من كثير البلغاء والخطباء والشّعراء لم يكن عن تعسّف وإنّما لغاية علميّة ودافع موضوعيّ محض، وهو عدم أمن اللّحن في كلامهم، وكيف يُرجع إليهم ومازالت الجزيرة العربيّة عامرة بعرب الفصاحة العفويّة والسّلامة اللّغويّة؟

3-1-3 مقياس الرّقعة الجغرافيّة:

من صفات الكلام الفصيح الكثرة عند النّحاة القدامى، أي الكثير الشّائع المنتشر في ربوع الجزيرة العربيّة لا الكثير في لسان فرد أو قبيلة، فلا بدّ أنّهم قد جابوا مساحات شاسعة حتى وجدوا تلك الكثرة، وهذه الكثرة متفاوتة وليست على قدر واحد، وحينئذ وضعوا المقاييس الجغرافيّة، مقاييس فرضَها وحدَّها الواقع اللّغويّ للجماعة اللّغويّة، فكانت مقاييس موضوعيّة[51]، قال ابن جنّيّ: "لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة

وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقّي ما يرد عنها"[52]، فالسّلامة اللّغويّة (العفويّة) أو تغيّرها هو المقياس في قبول كلام العربيّ بغضّ النّظر عن انتمائه القبليّ ومنازل قبيلته.

قام الحاج صالح بتتبّع الشّعر الذي دوّنه العلماء العرب القدامى في المصادر التي يثق فيها، وكتاب سيبويه أهمّها عنده وكذلك كتاب طبقات ابن سلّام الجمحيّ، فوجد أن رقعة الفصاحة في الجاهليّة قد شملت الجزيرة العربيّة كلّها تقريبا، وما من قبيلة إلّا لها شعر مدوّن، وتأكّد له أنّ العلماء في جمعهم للمدوّنة لم يفضّلوا قبيلة على قبيلة ولا لغة على أخرى، وثبت له أنّ لغة المدوّنة هي لغة العرب جميعا لا لغة أدبيّة مشتركة، لأنّها العربيّة التي نزل بها القرآن مخاطبا بها العرب شعراءهم وخطباءهم وعامتهم، قال: "ثبت من هذا التّصفّح أنّ العربيّة التي نزل بها القرآن كانت تغطّي في الجاهليّة جزيرة العرب كلّها إلّا بطنا واحدا أو اثنين في أطراف أطرافها"[53]، وقد لاحظ مِن تصفّحه للشّعر الجاهليّ الذي استشهد به النّحاة أنّ أصحابه ينتمون إلى كلّ الفئات الاجتماعيّة، يعني بدوا وحضرا.

ولكنّ رقعة الفصاحة الجغرافيّة لم تكن على صورة واحدة طيلة عصور الاستشهاد، فقد عرفت تقلّصا وانحسارا مع مرور الزمن، وما ذلك إلّا لانتشار اللّحن وشيوعه، فانحسار رقعة الفصاحة كان مرتبطا بانحسار الفصيح الموثوق بعربيّته.

3-1-4 مقياس أخذ اللّغة سماعا ومشافهة:

تمسّكَ العرب في تدوين اللّغة بمبدأ صارم، وهو الاعتماد على السّماع من العربيّ الفصيح الموثوق بعربيّته أو من الشّيوخ العلماء الثّقات، والامتناع المطلق من الرّجوع إلى الصّحف، رغم أنّ بعض اللّغة كان مكتوبا، فقد وجد الحاج صالح بعد تصفّح كتاب سيبويه أنّه لم يرد فيه أبدا أن قال: "قرأت في" أو "أخبرني فلان في كتابه" بل يقول: "سمعت" أو "حدّثني"[54]، وما ذلك إلّا حرصا منه على الثّقة والصّحة العلميّة؛ لأنّ المكتوب عرضة للتّزييف مشكوك في صحّته، والسّماع المباشر من العربيّ الفصيح كان منهجا عمل به النّحاة القدامى ولم ينفرد به سيبويه؛ إذ وجده الحاج صالح عند جيل التّحريّات الميدانيّة كالكسائيّ وأبي عبيدة والفرّاء وأبي زيد الأنصاريّ، مصدرهم الوحيد هو العربيّ الفصيح الموثوق بعربيّته الذي عاش في عصر السّماع والتّدوين، قال: "ثمّ إنّ سيبويه لم ينفرد بهذا السّلوك العلميّ السّليم (...) وكذلك فعل من عاصره ومن جاء بعده من العلماء"[55]، وليس هذا فحسب فقد تمسكوا بنقل المسموع وتدوينه كما بلغهم، وامتنعوا من المسّ به، قد يُنقل الشّاهد الواحد على وجوه عدّة، ولكنّ ذلك التّعدّد والاختلاف مرجعه العربيّ الفصيح، فإنّ كلّ ما يُسمع منه يبقى حجّة، يقول ابن المرزبان السّيرافيّ: "وهذا [المشار إليه اختلاف شاهد سيبويه المرويّ عن العجّاج عمّا هو موجود في ديوانه] ليس بمفسد لحجّة سيبويه، لأنّه لم ينقل هذه الشّواهد من الدّواوين إنّما سمعها، والعرب بعضهم ينشد شعر بعض، فإن غيّر هذا عربيّ يحتجّ بقوله صار كأنّه هو القائل، وليس يجوز أن يفعل مثل هذا رجل عالم، لأنّ سيبويه قد لقي من قوله حجّة ولم يأخذ

من الصّحف"[56]، ففي هذا النّصّ تأكيد على الموضوعيّة التي اتصف بها النّحاة القدامى، ومنها الرّجوع إلى المصدر الأصليّ (الحيّ) والامتناع البات من المسّ بالمسموع، وفيه أنّ ما يرويه العربيّ الموثوق بعربيّته من شعر غيره حجّة وإن خالف في بعضه ما رواه غيره، فاختلاف الرّوايات في القصيدة أو البيت الواحد لا يقدح في حجّيّته، ولا في قيمة المدوّنة ما دامت مادّتها مأخوذة من الفصيح، وفي النّصّ ما يؤكّد خطأ حسّان حين قال باستغفال الأعراب للنّحاة والرّواة، فهؤلاء العلماء ما كان لهم أن يشكّكوا في نيّة عربيّ فصيح تأكّدت عندهم سلامة لغته ووثقوا في عربيّته.

3-1-5 مقياس صحّة ما يروى:

كان للنّحاة مقياس آخر مع التّشدد في السّماع، مقياس يتعلّق بالثّقة فيما يروى، يقول الحاج صالح إنّ هذا المقياس علميّ، وقد اعتمد عليه جميع العلماء القدامى، وهو أن تصدر الرّواية من أكثر من وجه موثوق، ويطلق النّحاة عليها حينئذ "المجمَع عليه"، وهذه لا مردّ لها عندهم أبدا[57] فالسّماع العربيّ سماع جماعيّ، والدّليل عند أولئك العلماء على صحّة ما يرويه أحدهم هو عدم ورود اعتراض عليه، وقد كان الاعتراض ممكنا ومتاحا في زمن السّماع؛ لوسع أيّ كان أن يتحرّى عن صحّة المرويّ؛ لأنّ المصادر حيّة تمشي على الأرض، ومع هذا فإنّ الحاج صالح لا ينفي وجود رواة غير نزهاء، ولكنّ عددهم قليل[58]، وما فضحهم إلّا اعتراض العلماء الثّقات أصحاب الأمانة العلميّة، وانتحال الشّعر أمر تفطّن له القدامى وكانوا على حذر منه، وعالجوه بمنهج علميّ، بيّنه ابن سلّام الجمحيّ فقال: "وفي الشّعر مصنوع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه (...) وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرّواية الصّحيحة على إبطال شيء منه أن يقبل من صحيفة، ولا يُروى عن صحفيّ، وقد اختلفت العلماء بعد في بعض الشّعر (...) فأمّا ما اتّفقوا عليه فليس لأحد أن يخرج منه"[59]، فالشّعر الذي وجده العلماء في الميدان كان على ثلاثة أقسام: قسم أجمعوا على بطلانه لأنّه موضوع مصنوع، وقسم أجمعوا على صحّته، وقسم اختلفوا فيه، وفي النّصّ تأكيد على منع العودة إلى المادّة المكتوبة، أي وجوب السّماع المباشر، وفيه تمييز بين العلماء الثّقات أصحاب الرّواية الصّحيحة وبين غيرهم، وأنّهم الحجّة في الرّواية.

3-2 ردّه لنقود الوصفيّين:

3-2-1 نصّ الفارابي:

يرى الحاج صالح أنّ نصّ الفارابي لا يصلح دليلا على تعيين القبائل العربيّة التي شكّلت لغاتها مادّة المدوّنة، لأنّ الفارابي نفسه لم يميّز بين عصور السّماع والاحتجاج، فالعصر الذي وصف السّماع فيه من خلال نصّه هو حقّا العصر الذي تقلّصت فيه رقعة الفصاحة الجغرافيّة، وامتنع النّحاة عن السّماع من الحضر والقبائل التي جاورت العجم، والسّبب لم يكن جغرافيّا أبدا كما سبق بيانه، ولعلّ الفارابي لم يميّز بل لم يدرك تمييز النّحاة بين العصور وتفطّنهم لتغيّر رقعة الفصاحة جغرافيّا وزمانيّا، لأنّه فيلسوف اتّصل بابن السّرّاج وأخذ كل منهما بعضا من علم

الآخر[60]، وذلك لم يكن يكفيه ويغنيه ليفهم منطق النّحاة القدامى على حقيقته، وأنّى له هذا وقد غاب شيء منه بحسب الحاج صالح عن بعض كبار النّحاة بعد سيبويه، لا سيّما ما تعلّق بمقصوده من بعض المفاهيم التي استعملها[61]، ولهذا غريب أن ينقله السّيوطي وأغرب منه أن يرجع إليه اللّسانيّون العرب المحدثون، غريب أن يرجع لسانيّ إلى رأي فيلسوف في عمل النّحاة، وبعضهم هاجم النّحو العربيّ لتأثّره بالمنطق اليونانيّ بزعمهم. والرّقعة الجغرافيّة للفصاحة وبالتّالي للسّماع لم تكن على صورة واحدة؛ فقد عرفت انحسارا مع انتشار اللّحن في شبه الجزيرة العربيّة، وبدأت سيطرته تستحكم في الحواضر ثمّ انتقلت إلى البوادي، فالحدود الجغرافيّة لم تكن مقصودة لذاتها كما سبق بيانه.

2-2-3 الخلط الزمنيّ:

يجيب عنه الحاج صالح بأنّ اللّغة التي دوّنها النّحاة قد سمعت من العربيّ الفصيح الحجّة، فالعرب تناقلوا الأبيات التي قيلت في القرن الرّابع الميلاديّ كبيت جذيمة. وما تناقلته إلّا لأنّه ينتمي للغتها، ويجيب كذلك بعد تصفّحه للشّعر المدوّن من الجاهليّة وتتبّع شعرائه وقبائلهم ومنازلهم، وبعد تصفّح القرآن فيقول: "العربيّة التي نزل بها القرآن كانت تغطّي بالفعل شبه الجزيرة العربيّة ما عدا أطرافها التي كان يسكنها أجناس من النّاس غير عرب"[62]، فالشّعر الجاهليّ عمره يبدأ من 150 قبل الهجرة وإذا كان هو نفسه لغة القرآن فإنّه دليل على عدم خروج العربيّة عن نظامها طيلة قرون بدليل تكافؤ نظام لغة هذا الشّعر ولغة القرآن كما سيأتي بيانه عند الحديث عن وحدة اللّغة العربيّة، وتعزّز الثّبات على هذا النّظام بنزول القرآن بلغة عرب الجاهليّة، فإنّه أكبر داع لعدم تغيّر نظام اللّغة التي نزل بها، لأنّه زرع الحرص في نفوس العرب على صونها وحفظها، والتّغيير الذي يوجب غلق المدوّنة وفتح مدوّنة جديدة هو التّغيير الذي يعمّ النّظام اللّغويّ كلّه لا بعض عناصره، وهذا أمر لم يحدث لنظام العربيّة موضوع السّماع عند النّحاة، بدليل استطاعة البدويّ من القرن الثّالث الهجريّ فهم أكثر شعر القرن الأوّل أو شعر ما قبله.

ويضيف الحاج صالح جوابا عن هذا الخلط بأنّ ما من حالة لغويّة وإن كانت مستقرّة إلّا وتضمّ بقايا من نظام لغويّ سابق لها في التّاريخ، وحينئذ يستحيل أن تضمّ المدوّنة اللّغويّة الموادّ المطّردة المنسجمة وحدها، أو أن تخلو من التّحوّلات التّاريخيّة، وما من مدوّنة إلّا وتضمّ العناصر المطّردة والشّاذّة التي ليست سوى بقايا من نظام لغويّ قديم، ولهذا يعترض على ما يقول به البنيويّون (الوصفيّون) من غلق المدوّنة لتحقيق انسجام معطياتها، فالغلق لا يصحّ ما دام مصدر المادّة الذي تؤخذ منه بالسّماع المباشر حيّا، وهو العربيّ الفصيح في الحالة العربيّة، ولم يغلق السّماع إلّا بعد اختفائه، ثمّ إنّ السّماع المستمرّ والنّزول المتكرّر إلى الميدان كان من وسائل التّحقّق من صحّة المسموع، وغلق المدوّنة يلغي هذه المزيّة[63].

3-2-3 اللّغة الأدبيّة المشتركة:

ذكر الحاج صالح أنّ القول بوجود لغة أدبيّة مشتركة إلى جانب لهجات القبائل قول غريب عن القدامى، ولم يقل به أوّل مرّة إلّا المستشرقون، ثمّ تابعهم بعض المحدثين من العرب، فاللّغة العربيّة في رأيه لغة واحدة، يعني أنّ لغة القرآن والحديث النّبويّ والشّعر والخطابة هي نفسها لغة التّخاطب اليوميّ، متّحدة في البنية والنّظام، والفرق في بعض وجوه الأداء كما يسمّيها الحاج صالح، وقد كان محدودا، وهذه الوجوه هي المقصودة بلفظ "لغة" عند سيبويه وغيره من أصحاب السّماع الأُوَل، فقول النّحاة: "لغة فزارة أو لغة قيس أو لغة قليلة أو رديئة" إنّما يقصدون بها كيفيّة خاصّة في استعمال العرب أو جماعة منهم لعنصر خاصّ من عناصر العربيّة[64]، وينبّه الحاج صالح إلى أنّ من أسباب قول المحدثين بوجود اللّغة المشتركة غفلتهم عن هذا المقصود وتوهّمهم أنّ مصطلح اللّغة عند النّحاة القدامى هو ما يقصده اللّسانيّون المحدثون بمصطلح لهجة، بمعنى كيان لغويّ مستقلّ ومنفصل عن الفصحى، وأنّ اللّهجة خاصّة بالتّخاطب اليومي والفصحى بالمستوى الأدبيّ، ورغم أنّ النّحاة أصحاب السّماع يجعلون من العربيّة لسانا واحدا[65]، إلّا أنّهم لم يهملوا تدوين ووصف التّنوّع في كيفيّة الأداء (لغات العرب) ودراسته والاعتداد به، يؤكّد هذا قول ابن جنّيّ في الخصائص تحت عنوان: باب اختلاف اللّغات وكلّها حجّة: "فالنّاطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيرا منه"[66]. فلغات العربيّة وإن كانت قليلة أو نادرة أو شاذّة لم يغفل عنها النّحاة أثناء السّماع والتّدوين والوصف؛ مادامت قد سمعت من العربيّ الفصيح الموثوق بعربيّته، وهذا ينفي الاقتصار على لغة دون أخرى، ويدلّ كذلك على حرصهم على أن تكون مدوّنتهم ممثّلة للّغة العربيّة؛ ولهذا يجزم الحاج صالح بأنّ موادّ المدوّنة العربيّة تمثّل الواقع اللّغويّ كلّه الذي شاهده عيانا اللّغويّون الأوّلون[67].

ومن الأدلّة على وحدة العربيّة عند الحاج صالح أنّ سيبويه كان إذا وصف ضربا من الكلام المأخوذ من لغة التّخاطب وهو نثر، أتى غالبا بنظيره ومثيله من القرآن والشّعر والعكس، يقول عن ذلك بعد أن ساق أمثلة من فعل سيبويه: "فهذا أوضح دليل يعطينا إيّاه سيبويه على تكافؤ المستويات الثّلاث [يقصد مستوى لغة التّخاطب والشّعر والقرآن] من حيث البنية النّحويّة في واقع الاستعمال، وإذا كثر تلك الكثرة التي أظهرها صاحب الكتاب فكيف يمكن أن تختلف اختلاف اللّسان المشترك واللّهجات المنفصلة عنه كما يزعمون؟ وإنّما الاختلاف قائم بتنوّع الاستعمال الذي يقتضيه كلّ مقام والأسلوب عامة"[68]، والشّواهد النّثرية المسموعة من الاستعمال العاديّ في كتاب سيبويه كثيرة جدّا، وهذه الكثرة تبطل كذلك القول بأنّ قواعد العربيّة مأخوذة حصرا من مدوّنة مادتها الشّعر وحده، ولكنّ الكلام المنثور المستعمل في التّخاطب اليومي لا يُنسب في العادة إلى قائله، وهو ليس كالشّعر الذي له نسب؛ فالمنثور في أغلبه لا يوفّر بيانات ومعلومات عن رقعة الفصاحة وإن نسب إلى قبيلة فإنّه لا يوفّر معلومة عن الحدود الزّمانيّة؛ ولهذا اقتصر إحصاء

الحاج صالح على الشّواهد الشّعريّة ليكشف بها عن رقعة الفصاحة، وليثبت أنّ السّماع كان من صاحب السّلامة اللّغويّة، حضريّا كان أو بدويّا، عربيّا قحّا أو من الموالي كما سبق.

والسّماع عند النّحاة عمليّة مرّت بخطوات في غاية الأهميّة، لولاها لخرج عن العلميّة والضّبط الموضوعيّ، أوّلها تحديد أوصاف العربيّة التي اختارتها الجماعة اللّغويّة معيارا لها، لأنّ النّحاة القدامى (من الفتح إلى زمن سيبويه) كانوا أمام ثلاثة أنواع من اللّغات بحسب الجاحظ: لغة عربيّة يتكلّمها أكثر العرب، هم فصحاء العرب عند سيبويه، وهذه التي شكّلت مادّة مدوّنتهم، وعربيّة أخرى ظهرت عند بعض العرب والموالي ووصفت باللّحن، ولغات علجيّة وصف بعضها الجاحظ نفسه في البيان والتّبيين[69]. إذًا فقد كانوا مدركين للفروق بين اللّغات. وكان اختيارهم للمعيار اللّغويّ الذي يريدون تدوينه ووصفه مقصودا وتصوّرهم له واضحا، وهذا مخالف لما قاله تمّام حسّان وكثير من المحدثين العرب عن غفلة النّحاة وعجزهم عن التّمييز بين اللّهجات واللّغة الأدبيّة المشتركة.

4-2-3 المعياريّة:

لا ينفي عبد الرّحمن الحاج صالح المعياريّة عن النّحاة العرب فحسب بل يرى أنّها أمر علميّ، ولا بدّ منها في دراسة اللّغة، ويشيد بتشومسكي الذي أعاد الاعتبار لها بعد أن سفّهها الوصفيّون، وعدّوها نقيصة في أيّ بحث لغويّ، فالوصفيّون يرون أنّ العمل العلميّ لا بدّ أن يتوقّف عند حدود الوصف ولا يتجاوزه، وهو ما عدّه الحاج صالح تصوّرا للعلم في منتهى البساطة، ويرى أنّ المعيار في النّحو العربيّ لم يكن معيار فئة خاصّة من المجتمع العربيّ فرضته عليه، بل هو معيار ذلك المجتمع، وعمل النّحاة اقتصر على دراسة ذلك المعيار، وهذا ليس خاصّا بالعرب؛ فلكلّ جماعة لغويّة معيارها الخاصّ، ومن أراد أن ينتمي إليها فليس له إلّا أن يخضع لما تواضعت عليه تلك الجماعة، والمتواضع عليه هو نظام نحويّ وصرفيّ ومعجميّ، معيار اختارته الجماعة اللّغويّة وتوارثته وهو حينئذ معيار موضوعيّ. كذلك الغرض من الوصف والدراسة لم يكن غرض صدر من العلماء ولا اختيارهم وحدهم، بل كان راجعا لمجتمعهم وما يريده من البقاء كمجتمع له خصوصيّته، وهذا لا يوصف بالعلميّة.

فمعيار العربيّة لم يكن معيارا تحكّميّا ولا ذاتيّا فرضه النّحاة على الجماعة اللّغويّة فرضا وتعسّفا؛ لأنّ مرجعه كان موضوعيّا وهو لغة القرآن ولغة العرب النّاطقين بهذه اللّغة ممّن لم تتغيّر لغتهم، ومنعُ النّحاة لشيء لا يكون إلّا بعد رجوعهم إلى السّماع وواقع الاستعمال، ولا يستحسنون إلّا ما استحسنته العرب ولا يستقبحون إلّا ما استقبحته، كاستقباح اللّحن، فموقفهم تبع لموقف النّاطقين باللّغة موضوع سماعهم وبحثهم، ولم يكن أحد منهم يتجرّأ على مخالفة العرب في كلامها. فتحديد النّحاة لمعيار العربيّة كان بحدود موضوعيّة، فهي لغة قوم معروفين تاريخيّا وجغرافيّا ولغة نصّ هو القرآن الكريم الذي يعتبر المرجع الأوّل لمعيار العربيّة[70].

5-2-3 تلحين النّحاة للشّعراء:

قد شكّك الحاج صالح في الرّوايات التي فيها تغليط النّحاة للشّعراء، وجعلها حكايات وضعت للطّرفة والفكاهة، في حين كان يشكّك غيره من المحدثين عربا وعجما في الرّوايات التي تنقل فزع أولي الأمر والنّهى من شيوع اللّحن، ولكنّ بعض الرّوايات التي فيها تلحين النّحاة للشّعراء قد وردت في كتاب يشيد صالح نفسه بعلم صاحبه وأمانته وصحّة ما فيه، ويعدّه من المصادر الموثوقة التي يحسن الرّجوع إليها، وهو كتاب طبقات فحول الشّعراء لابن سلّام الجمحيّ، فقد جاء فيه تخطئة ابن أبي إسحاق للفرزدق في أكثر من موضع، وأنّ ذلك لم يكن خاصّا بابن أبي إسحاق؛ إذ عُرف عن عيسى بن عمر، قال الجمحيّ: "أخبرني يونس أنّ أبا عمرو كان أشدّ تسليما للعرب، وكان ابن أبي أسحاق وعيسى بن عمر يطعُنان عليهم"[71]، ولعلّ سبب عدم اعتداد الحاج صالح بهذه الرّوايات كون أحداثها وقعت قبل استقرار النّحو وتأسيسه على الوجه الذي يظهره كتاب سيبويه، الكتاب الذي عليه مدار عمل صالح، وفيه حرص سيبويه على التّسليم للعرب والانقياد لها كما سبق بيانه، وفي النّصّ نفسه بيان أنّ هذا السّلوك لم يكن عامّا في النّحاة.

تعامل الحاج صالح مع مادّة المدوّنة العربيّة:

لم يتعامل معها مباشرة في نظريّته الخليليّة الحديثة، وإنّما كان تعامله مع الجهد النّحويّ العربيّ، لإعادة قراءته وتأويله تأويلا جديدا يكشف من خلاله عن المنهج الثّاوي في النّظريّة النّحويّة العربيّة، وليكشف عن الوهم الذي أحاطها به المستشرقون ومن تابعهم من العرب، وَهْمٌ يذهب بمعظم قيمتها العلميّة، وليفعل ذلك خطّ لنفسه منهجا يقوم على العودة إلى المصادر الأصليّة التي تركها النّحاة القدامى من جيل سيبويه وشيوخه وتلاميذه ومن سار على منهجهم كابن جني وعبد القاهر الجرجانيّ، ويتصفّحها تصفّحا شاملا متأنّيا، ويتعامل مع الرّوايات بكثير من الحيطة والحذر، ويخلي ذهنه من كلّ تصوّر مسبق لا سيّما إذا كان متأثّرا بتصوّر المستشرقين أو اللّسانيّين الغربيّين.

وما كان لعبد الرّحمن الحاج صالح أن يعيد وصف اللّغة العربيّة التي شكّلت مادّة المدوّنة العربيّة؛ لأنّ من منهج النّحاة التّشدّد في السّماع والمشافهة، والامتناع عن الرّجوع إلى المواد المكتوبة ما دام العربيّ الفصيح الموثوق بعربيّته حيّا يسير بين ظهرانيهم، هذا المنهج الذي ما فتئ الحاج صالح يشيد به ويصفه بالعلميّة والموضوعيّة، فإن هو أعاد وصف لغة مادّة المدوّنة يكون قد خالف هذا المنهج وخرج عن العلميّة وناقض قوله؛ لأنّ اعتماده سيكون على المكتوب لا على مصدر حيّ، وأنّى له ذلك وقد اختفى العربيّ الفصيح؟

خاتمة:

خلص البحث إلى أنّ مواقف تمّام حسّان والحاج صالح لم تكن متباينة في تقييم المدوّنة اللّغويّة العربيّة فحسب، بل كانت متباينة من حيث قوّة أدلّة كلّ منهما ومتانة بناء موقفه وحكمه.

أمّا تمّام حسّان فإنّه نظر إلى المدوّنة العربيّة وفق المقاييس والشّروط التي أقرّها المنهج الوصفيّ، ووصل إلى أنّها تعاني من أخطاء منهجيّة كبيرة، فالمدوّنة العربيّة تضمّنت خليطا من الموادّ اللّغويّة، تنتمي إلى أكثر من نظام واحد، ولم يراع النّحاة في عمليّة السّماع تغيّر وتطوّر اللّغة عبر الزّمن، وتحكمت المعياريّة في اختيار القبائل التي تؤخذ منها اللّغة، وسيطر التّعصّب للآراء وتجاهل أيّ مادة لغويّة تخالف المذهب النّحويّ وهذا ينقص من أمانتهم، لكنّ آراءه ونقوده كانت تفتقد للحجّة والدّليل الحاسم الذي لا مطعن فيه، وناقضت بعضها في كثير من الأحيان، وكانت عن تصوّر مسبق لا عن نظرة موضوعيّة، أما تعامله مع المدوّنة فكان غريبا؛ إذ خرج عمّا قرّره المنهج الوصفيّ نفسه.

وأمّا عبد الرّحمن الحاج صالح فقد وجد أنّ العرب في السّماع اللّغويّ قد سبقوا الوصفيّين إلى المقاييس التي وضعوها، فحدّدوا موضوع مدوّنتهم بدقّة، وعيّنوا مصدرهم الحيّ بموضوعيّة واعتمادا على مقياس علميّ محض وهو الفصاحة، وهو مقياس مكّنهم من تحديد رقعة الفصاحة وزمنها، وأخذوا اللّغة من كلّ فصيح لم تتغيّر لغته ولم يبالوا إن كان بدويّا أو حضريّا، عربيّا قحّا أو من الموالي، وكانوا على قدر كبير من الأمانة، لهذا كان يستعمل مصطلح المدوّنة بمعناه الحديث، ويستعمل مصطلح السّماع للدّلالة على الشيء نفسه، ومواقف الإشادة هذه كانت مبنيّة على الحيطة والحذر والتّأنّي في الاستنتاج، مع الالتزام بالعودة إلى المصادر الأصليّة الموثوقة، أي إلى من كان شاهدا على السّماع ومشاركا فيه، بالإضافة إلى تتبّعه نقود الوصفيّين ودحضها واستدراكه على بعض مقاييس البنيويّين الغربيّين أنفسهم؛ ولهذا بدت نتائج عمله في غاية الإحكام، ولم يجد البحث منفذا لتعقيب أو استدراك كالذي وجده في موقف حسّان، ويرجع الفضل في ذلك بنسبة غير قليلة إلى كون عمله جاء تعقيبا على النّقود للمدوّنة العربيّة، وأمّا تعامل الحاج صالح مع المادة التي تركها الأوّلون فكان علميّا أيضا ولم يمسّها بل حاول إعادة قراءة التراث النّحويّ، لاكتشاف منهج القدامى ومنطقهم في السّماع وتدوين اللّغة.

إنّ المتأمّل في موقف كلّ من تمّام حسّان وعبد الرّحمن الحاج صالح وأدلّة الرّجلين، وما يراه من هشاشة آراء الأوّل وضعفها في مقابل قوّة أدلّة الثّاني وتماسك خطابه العلميّ، ليطمئنّ إلى أنّ المدوّنة العربيّة أو السّماع عند العرب قد تحقّقت فيه العلميّة والموضوعيّة والدّقّة كما تصوّرها البحث اللّسانيّ الحديث، وجاءت مواد المدوّنة منسجمة وممثّلة للّغة العربيّة، ورغم ذلك لا زالت آراء حسّان تلقى القبول في الوسط اللّسانيّ العربيّ المعاصر، ولا بدّ من إعادة النّظر فيها، لا سيّما بعد ظهور أعمال سعت لتفنيدها وغيرها بالأدلّة والحجج كأعمال الحاج صالح.

الإحالات:

[1] البنيويّون يقصرون الدّراسة العلميّة للّغة في وصفها، وبهذا ارتبط اسم البنيويّة بالوصفيّة، فاللّسانيّات البنيويّة لمّا قامت كان ضمن مبادئها دعوة قويّة إلى الاهتمام بالوصف التّزامنيّ للظّواهر والاقتصار عليه، والتّوقف عنده وعدم تجاوزه إلى التّعليل والتّفسير، ونبذ التحليل المعياريّ والتّاريخيّ، ولم يكن المنهج الوصفيّ من ابتكار سوسير؛ فقد كان من مظاهر تأثّره بالفلسفة الوضعيّة في تصوّرها العلم، فالعلم عندها لا يعدو الوصف والتّصنيف للمعطيات، ومن مسلّماتها إقصاء الذّات في البحث من أجل تحقيق الموضوعيّة، لأنّ العالَم بحسبها مُعطى مُسبق ولا يد للإنسان في إيجاده وصنعه.

[2] حسّان، تمّام، 1994م، اللّغة العربيّة مبناها ومعناها، دار الثّقافة، الدّار البيضاء (المغرب)، ص8.

[3] حسّان، تمّام، 1421هـ 2001م، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة، ص12.

[4] نفسه، ص25.

[5] ينظر: غلفان مصطفى، 2013م، اللّسانيّات البنيويّة منهجيّات واتّجاهات، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، ص94، 95، وموقف غلفان وغيره من اللّسانيّين العرب المتابعين لحسّان كان من أهمّ دوافع البحث.

[6] المدوّنة ترجمة للمصطلح corpus، وترجم إلى المتن اللّغويّ كذلك، والمدوّنة ليست هي اللّغة وإنّما عيّنة تمثيليّة لها، ولا بدّ فيها من شروط ومقاييس عند الوصفيّين حتى يصحّ الاعتماد عليها لوصف اللّغة، المقاييس هي التّجانس والتّمثيليّة والتّحديد الزّمانيّ والمكانيّ.

[7] من شروط المدوّنة عند الوصفيّين أن تكون محدودة بحدود زمانيّة وفي رقعة جغرافيّة معلومة، والعبرة عندهم بالمدّة التي تثبت فيها اللّغة على نظام معيّن، وتستقرّ فيها خصائصها، لأنّ اللّغات تتغيّر بمرور الزّمن؛ ولهذا حرصوا على ألّا يشمل البحث والجمع مدّة طويلة لا يؤمَن فيها تغيّر اللّغة، فإن تغيّرت فقدت المدوّنة تجانسها.

[8] التّجانس يعني أن تكون المادّة المشكّلة للمدوّنة متشابهة في سماتها النّوعيّة، بأن تتّحد في نظامها وخصائصها، وأن تنتمي لمستوى واحد، فمن الخلل المنهجيّ أن تضمّ المدوّنة مواد من اللّغة الأدبيّة إلى جانب موادّ من لغة الاستعمال اليوميّ.

[9] حسّان، تمّام، الأصول. 1420هـ، 2000م، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ص89، وينظر ص101.

[10] حسّان، تمّام، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص12، وص16.

[11] ابن جنّي أبو الفتح عثمان، تحقيق: النّجّار، محمّد علي، 2015م، الخصائص، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة، ج1، ص478.

[12] بيّن شالمرز (Chalmers) شروط النّظريّة العلميّة عند الوصفيّين حين قال: "النّظريّات العلميّة يتمّ استخلاصها بكيفيّة صارمة من الوقائع التي تمدّنا بها الملاحظة والتّجربة، ولا مكان في العلم للآراء الشّخصيّة والأذواق وتأمّلات المخيّلة"، ينظر: العمريّ محمّد، 2012م، الأسس الإبستيمولوجيّة للنّظريّة اللّسانيّة البنيويّة والتّوليديّة، دار أسامة للنّشر والتّوزيع، الأردن، ص31.

[13] حسّان، تمّام، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص163.

[14] هو معيار لغويّ يفرضه المجتمع اللّغوي على الأفراد، يرضى عن الصّواب ويرفض الخطأ في استعمالهم للّغة.

[15] حسّان، تمّام، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص66، 67.

[16] نفسه ص84

[17] نفسه ص83.

[18] وذلك في قوله: "وليس ببعيد أن يكون الأعراب الضّاربون في الصّحاري التي طرقها الرّواة" الوارد في البحث ص7.

[19] حسّان، تمّام، الأصول، ص73.

[20] نفسه، ص73.

[21] أنيس، إبراهيم، 1992م، في اللّهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو مصريّة، القاهرة، ص39، 40.

[22] أيّوب، عبد الرّحمن، د.ت، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، مؤسّسة الصّباح، الكويت، ص د.

[23] دي سوسير، فردينان، ترجمة: يوسف عزيز، يوئيل، 985م، في علم اللّغة العام، دار آفاق عربيّة، بغداد، ص217، 218.

[24] ينظر: حسّان، تمّام، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص32، وص163.

[25] حسّان، تمّام، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص46.

[26] الفاسي الفهريّ، عبد القادر، 1993م، اللّسانيّات واللّغة العربيّة، دار توبقال للنّشر، المغرب، ج1، ص54.

[27] حسّان، تمّام، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص85.

[28] نفسه ص85.
[29] نفسه، ص44
[30] نفسه، ص88.
[31] ينظر: دي سوسير، فردينان، في علم اللّغة العام، ص32.
[32] حسّان، تمّام، الأصول ص86.
[33] نفسه، ص88.
[34] حسّان، تمّام، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة ص159.
[35] نفسه، ص181.
[36] نفسه، ص12.
[37] ينظر: حسّان تمّام، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص86، وص177.
[38] إسماعيليّ علويّ، حافظ، 2009م، اللّسانيّات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، ص253.
[39] الحاج صالح، عبد الرّحمن، 2012م، السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنّشر، الجزائر، ص7.
[40] نفسه، ص27.
[41] الحاج صالح، عبد الرّحمن، 2016م، البنى النّحويّة العربيّة، منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة، ص279.
[42] الحاج صالح، عبد الرّحمن، السّماع اللّغويّ، ص28.
[43] يرى الحاج صالح أنّ التّرجمة الصّحيحة هي البنويّة لا البنيويّة.
[44] الحاج صالح، عبد الرّحمن، السّماع اللّغويّ، ص251.
[45] المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، تحقيق: الميمني، عبد العزيز، 1995م، الفاضل، دار الكتب المصريّة بالقاهرة، ص113.
[46] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق: محمّد، هارون عبد السّلام، 1983م، الكتاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ج2. 402.
[47] الحاج صالح، عبد الرّحمن، السّماع اللّغويّ العلميّ، ص35، 37.
[48] نفسه، ص39.
[49] نفسه، ص70.
[50] نفسه، نقلا عن كتاب الحيوان للجاحظ، ص40.
[51] نفسه، ص42.
[52] ابن جنيّ، الخصائص، ج2، ص5.
[53] الحاج صالح، عبد الرّحمن، السّماع اللّغويّ العلميّ، ص96.
[54] نفسه، ص254، 255.
[55] نفسه، ص256.
[56] السّيرافيّ، يوسف بن المرزبان، تحقيق: محمّد علي الرّيح هاشم، 1974م، شرح أبيات سيبويه، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، دار الفكر. القاهرة، ج1، ص396.
[57] الحاج صالح، عبد الرّحمن، السّماع اللّغويّ العلميّ ص275، 276.
[58] السّابق، ص273، 274.
[59] ابن سلّام الجمحيّ، محمّد، تحقيق: شاكر، محمود محمّد، د.ت، طبقات فحول الشّعراء، دار المدنيّ، جدّة. ج1، ص4.
[60] الحاج صالح، عبد الرّحمن، منطق العرب في علوم اللّسان، ص82.
[61] الحاج صالح، عبد الرّحمن، البنى النّحويّة العربيّة، ص17.
[62] الحاج صالح، عبد الرّحمن، السّماع اللّغويّ العلميّ، ص76 وص98.
[63] ينظر نفسه، ص269، 270، 271.
[64] نفسه، ص154
[65] نفسه، ص160.
[66] ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص12.

[67] الحاج صالح، عبد الرّحمن، السّماع اللّغويّ، ص227.

[68] نفسه، ص116.

[69] نفسه، ص26.

[70] ينظر: الحاج صالح، عبد الرّحمن، منطق العرب في علوم اللّسان، ص245 وما بعدها.

[71] ابن سلّام الجمحيّ محمّد، طبقات فحول الشّعراء، ص16.

المراجع:

- إسماعيليّ علويّ، حافظ، 2009م، اللّسانيّات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، ص253.
- أنيس، إبراهيم، 1992م، في اللّهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو مصريّة، القاهرة.
- أيّوب، عبد الرّحمن، د.ت، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، مؤسّسة الصّباح، الكويت.
- ابن جنّي أبو الفتح عثمان، تحقيق: النّجّار، محمّد علي، 2015م، الخصائص، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة.
- الحاج صالح، عبد الرّحمن، 2016م، البنى النّحويّة العربيّة، منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة.
- الحاج صالح، عبد الرّحمن، 2012م، السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنّشر، الجزائر.
- الحاج صالح، عبد الرّحمن، 2012م، السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنّشر، الجزائر.
- حسّان، تمّام، الأصول. 1420ه، 2000م، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب، عالم الكتب، القاهرة.
- حسّان، تمّام، 1421ه. 2001م، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة.
- حسّان، تمّام، 1994م، اللّغة العربيّة مبناها ومعناها، د.ط، دار الثّقافة، الدّار البيضاء (المغرب).
- دي سوسير، فردينان، ترجمة: يوسف عزيز، يوئيل، 985م، في علم اللّغة العام، دار آفاق عربيّة، بغداد.
- ابن سلّام الجمحيّ، محمّد، تحقيق: شاكر، محمود محمّد، د.ت، طبقات فحول الشّعراء، دار المدنيّ، جدّة.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق: محمّد، هارون عبد السّلام، 1983م، الكتاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- السّيرافيّ، يوسف بن المرزبان، تحقيق: محمّد علي الرّيح هاشم، 1974م، شرح أبيات سيبويه، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، دار الفكر. القاهرة.
- العمريّ محمّد، 2012م، الأسس الإبستيمولوجيّة للنّظريّة اللّسانيّة البنيويّة والتّوليديّة، دار أسامة للنّشر والتّوزيع، الأردن.
- الفاسي الفهريّ، عبد القادر، 1993م، اللّسانيّات واللّغة العربيّة، دار توبقال للنّشر، المغرب.
- المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد، تحقيق: الميمني، عبد العزيز، 1995م، الفاضل، دار الكتب المصريّة بالقاهرة.